ربط الحماية الاجتماعية بتدابير تنشيط سوق العمل

تنفيذ الاستراتيجية الفلسطينية الوطنية للتشغيل

وثيقة مواضيعية ٠٤

خلفيّة

تلتزم السلطة الفلسطينية بمكافحة الفقر والتهميش عبر تحسين استهداف المساعدات الاجتماعية وإدماج برامج التمكين الاجتماعي-الاقتصادي مع هذه المساعدات. وتتأثر احتمالات وقوع الأسر الفلسطينية في الفقر بعاملَيْن أساسيَّيْن: أولًا، مستوى نشاط أفراد الأسرة الاقتصادي، وكثافة العمل الفرديّة والإجماليّة ضمن الأسرة (الأفراد العاملين والعاطلين عن العمل والخاملين)؛ وثانيًا، مستوى أفراد الأسرة التعليمي. كذلك، تؤثر عوامل فرديّة أخرى، مثل النوع الاجتماعي ومكان السكن، في احتمالات الوقوع في القفر، فيما يحدّ تدنّي المستوى التعليمي من فرص التشغيل. في المقابل، غالبًا ما يساهم العيش في أسرة فقيرة في إطالة أمد الفقر والحرمان والحدّ من فرص العمل اللائق وخيارات التشغيل. بالتالي، تزيد خدمات التشغيل والعمل اللائق من احتمالات تمكين الأفراد من تحقيق الاكتفاء الذاتي على المدى البعيد. يُشار إلى أنّ جائحة كوفيد-١٩ زادت من خطر تفشي البطالة، وذلك نتيجة فرض تدابير الإغلاق التام وتقييد الحركة.

ففي العام ٢٠٢٠،
انكمش
الناتج المحلّي الإجمالي
بـ ١١,٥ ٪
في أشدّ انخفاض له منذ الانتفاضة الثانية.[١]

١ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، ٢٠٢١. كانت المرّة الأخيرة التي انخفض فيها الناتج المحلّي الإجمالي إلى هذا الحدّ في العام ٢٠٠٢.

الفجوات الأساسية

أظهرت دراسة جديدة أجراها صندوق النقد الدولي

علاقة إيجابية بين الإنفاق على برامج سوق العمل النشِطة،

(كنسبة من الناتج المحلّي الإجمالي، ومعدّل التشغيل في قطاع الأعمال في التسعينيات. ويُقدَّر أنّ ما يزيد عن ١٣٠ من برامج سوق العمل النشِطة نُفِّذَت في الضفة الغربية وقطاع غزة.[٢]

لذا، ينبغي أن تستهدف

برامج سوق العمل النشِطة وغير النشِطة احتياجات الباحثين عن عمل بشكل أفضل

وأن تُحدِّد العاملين والباحثين عن عمل الأكثر عرضة للفقر والبطالة المزمنة في وقت مبكر من فترة البطالة.

لكنّ إحدى المشاكل التي تواجهها تمارين التخطيط لبرامج سوق العمل النشِطة

تتمثل في ضعف التنسيق بين الجهات المُنفِّذة لها والقطاع الخاص،

علمًا أنّ هذا التنسيق لا غنى عنه لتحديد توجّه برامج سوق العمل النشِطة بدقّة من أجل تلبية احتياجات سوق العمل. لذا، غالبًا ما تكون برامج سوق العمل النشِطة غير فعالة، بسبب عدم التطابق بين مهارات الباحثين عن عمل واحتياجات سوق العمل، من جهة، وتنفيذ هذه البرامج والخدمات في التوقيت غير المناسب من جهة أخرى. ونظرًا إلى طبيعتها المجزّأة، لا تُعالِج برامج سوق العمل النشِطة احتياجات العاطلين عن العمل والداخلين الجدد إلى سوق العمل بشكل متكامل.

الجغرافيا والنوع الاجتماعي والإدماج الاجتماعي

تشير التوقعات الديموغرافية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أنّ المنطقة الفلسطينية المحتلة ستواجه قريبًا تغيّرات هامّة في هيكليتها الديموغرافية، إذ من المتوقع أن يتضاعف عدد سكانها بحلول العام ٢٠٥٠. ومن المتوقع أن تشهد غزة نسبة كبيرة من هذا النمو السكاني. لذا، فإنّ مجرّد إبقاء معدلات البطالة على حالها يتطلّب توفير ٧٢٠٠٠ فرصة عمل إضافية بحلول العام ٢٠٣٠. بالتالي، فإنّ توفير هذا الكمّ من فرص العمل الجديدة في قطاع غزّة، الذي لا يزال تحت الحصار، يشكّل مصدر قلق خطير.

يجب على البرامج التي تهدف إلى معالجة مشكلة البطالة المزمنة، باعتبارها عاملًا مسبِّبًا للفقر، أن تركّز أكثر على ديناميّات وقواعد النوع الاجتماعي التي تشكّل حاجزًا أمام مشاركة المرأة في سوق العمل. في العام ٢٠١٩، بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة ٤٦٪، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى تدني مشاركة المرأة، التي بلغت ٢٠.٧٪، مقارنة بـ٧١.٥٪ لدى الرجال. ويمكن أن تُعزى هذه الاختلافات إلى القواعد الاجتماعية-الاقتصادية والأدوار الجنسانية. ولكن تجدر الإشارة إلى أنّ التعليم يشكّل عاملًا مساهِمًا هو الآخر، إذ كلما ازداد المستوى التعليمي لدى النساء، أصبحن أكثر عرضة للبطالة، وذلك بسبب عدم توفّر فرص العمل اللائق وذي القيمة المُضافة العالية المتوفرة لهنّ. في المقابل، لا يبدو أنّ المستوى التعليمي لدى الرجال يشكّل عاملًا أساسيًا. فضلًا عن ذلك، تتسرّب الكثير من النساء من القوى العاملة عندما يتزوّجن أو يُرزقن بأطفال، بسبب عدم دعم خدمات رعاية الأطفال وعدم امتثال أصحاب العمل لقانون العمل.

٢ مسح لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والصندوق الفلسطيني للتشغيل.

المجالات القابلة للتحسين

تدعو الحاجة إلى اعتماد نظام فعّال للتحويلات بين الخدمات الاجتماعية،

بما في ذلك برامج البطالة عند توفّرها، وخدمات التشغيل المقدَّمة من خلال برامج سوق العمل النشِطة.

وينبغي بذل جهود مشتركة بين الوزارات

لمعالجة التحديات التي يواجهها الشباب والنساء بشكل خاص، ولتحديد واستهداف الشباب والشابات العاطلين والعاطلات عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٩ سنة، من أجل دعم انتقالهم إلى سوق العمل.

كذلك، ينبغي تطوير وتمويل برنامج لتدريب وتشغيل الأفراد المستضعفين

من الأسر الفقيرة الذين يتلقون المساعدات الاجتماعية. وينبغي أيضًا استهداف العاطلين عن العمل رغمًا عن إرادتهم، بما في ذلك من تضرّروا من جائحة كوفيد-١٩، بواسطة برامج التشغيل الطارئة المنفَّذة بالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والصندوق الفلسطيني للتشغيل في كلّ من الضفّة الغربية وقطاع غزّة.

المخاطر والتحديات

يتمثل الخطر الأساسي في استمرار الوضع الراهن وانعدام القدرة على الانتقال من المساعدات الاجتماعية إلى العمل اللائق، بالرغم من التحدّي الديموغرافي المتنامي. كذلك، لا يزال انعدام الأمن الناتج عن الاحتلال العسكري وحصار غزّة بشكل خاص المسبِّب الأساسي للمخرجات الاقتصادية الضعيفة والبطالة والفقر.

النتائج المرجوّة

١. تحقيق التكامل بين برامج التشغيل والحماية الاجتماعية لتلبية احتياجات المستفيدين من برامج المساعدات الاجتماعية، بما في ذلك النساء، والشباب، وذوو الإعاقة، والشباب الذين هُم خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب، والعمّال الذين يعانون من البطالة رغمًا عن إرادتهم.

وتشمل التدابير الرامية إلى تحقيق هذا الهدف

تطوير نظام للتحديد والاستهداف المبكرَيْن لتذليل العقبات المتعدّدة التي تمنع الشباب والنساء من الوصول إلى سوق العمل، وخصوصًا في أوساط الأسر التي تستفيد من المساعدات الاجتماعية، وكذلك لدى الشباب والشابات الذين هُم خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب والذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٩ سنة؛

وتصميم وتنفيذ خدمات وبرامج تشغيل لهذه الفئات؛

وتوفير عدد مضمون من أيام العمل - من خلال التوظيف العام وبرامج التنمية الاجتماعية الكثيفة اليد العاملة - للشباب والنساء العاطلين والعاطلات عن العمل في المناطق والمجتمعات المتضرّرة بشكل غير متناسب من السياسات الإسرائيلية.

المؤشرات

- عدد الشباب الذين هُم خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب والذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٩ سنة ممّن انضمّوا إلى سوق العمل، مصنّفين بحسب النوع الاجتماعي والفئة العمرية.
- عدد المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية الذين حصلوا على خدمات التشغيل، مصنّفين بحسب النوع الاجتماعي والفئة العمرية ونوع الإعاقة (إذا وُجِدَت) وفجوة الفقر في ما بينهم.
- عدد المستفيدين من خدمات التشغيل الذين يتلقون مساعدات اجتماعية والذين خرجوا من الفقر بفضل عملهم، مصنّفين بحسب النوع الاجتماعي والفئة العمرية ونوع الإعاقة (إذا وُجِدَت).
- عدد المستفيدين من برامج التشغيل الطارئة.

التمويل المقترح

٥٠٠٠٠٠ دولار أميركي

لإنشاء نظام تعاون
بين الوزارات

يحدّد ويستهدف الشباب والشابات الذين هُم خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب.

٣ ملايين دولار أميركي

لتطوير وتمويل برنامج لتشغيل
الشباب والشابات العاطلين والعاطلات عن العمل

من الأسر المسجّلة في برامج المساعدات الاجتماعية، لنقلهم إلى عمل لائق.

٣٠ مليون دولار أميركي

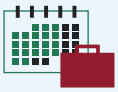

لتطوير وتنفيذ
برنامج تشغيل طارئ،

يتمّ تصميمه وتنفيذه بالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والصندوق الفلسطيني للتشغيل، من أجل توفير ٢٠ يوم عمل مُنتِج على الأقل للعاطلين عن العمل رغمًا عن إرادتهم، بما في ذلك من فقدوا عملهم نتيجة جائحة كوفيد-١٩، في الضفة الغربية وقطاع غزّة.